

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إعداد:

أ. بركات سارة
جامعة محمد خيضر بسكرة
العنوان الإلكتروني: barkat.sara@gmail.com

أ. زايدي حسيبة
جامعة محمد خيضر بسكرة
العنوان الإلكتروني: zaidi.h@hotmail.fr

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:
البريد الإلكتروني: laboratoire_lfbm@yahoo.fr
هاتف/ فاكس: 033742199

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

الملخص:

يرتبط تعزيز الحوكمة الرشيدة ومحاربة الرشوة ارتباطا وثيقا لذلك تعد مكافحة الرشوة من الموضوعات الحديثة للبرنامج الدولي لمكافحة الفقر فهي عبارة على ضريبة على الفقراء، فمن بين أهم خصائص الحوكمة الجيدة أنها تضم مجموعة من الآليات تحارب الرشوة و السلوك الفاسد.

كما أن الحوكمة الرشيدة هي أيضا عنصر أساسي للنمو والتنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة، فلا شك فيه أن انتشار الفساد ممثلا فى انتشار الرشوة والإكراميات وغيرها من المسميات التى تعنى دفع مبالغ مالية مقابل الحصول على الخدمات والتراخيص والمستحقات أو رفع الأسعار ... ، كل هذا يؤثر تأثيرا سلبيا على مناخ الاستثمار والأعمال وبالتالى يؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية.

Résumer :

La promotion de la bonne gouvernance et la lutte contre la corruption sont intimement liées. C’est pourquoi la lutte contre la corruption est de plus en plus à l’ordre du jour du programme de réduction de la pauvreté de la communauté internationale. Elle constitue très souvent une taxe sur les pauvres. L’une des caractéristiques de la bonne gouvernance est que les institutions et les procédures mises en place combattent la corruption et les comportements corrompus.

Comme la bonne gouvernance est aussi un ingrédient indispensable de la croissance économique, de l’éradication de la pauvreté et de la faim, et du développement durable. Donc Il ne fait aucun doute que la propagation de la corruption a un impact négatif sur l'investissement et le climat des affaires et donc affecte négativement le développement économique.

المقدمة

لقد ظهر حديثا ضمن أدبيات علم الإدارة مصطلح الحوكمة والذي أصبح من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية إثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، خاصة الانهيارات المالية التي حدثت بأسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا و أمريكا الجنوبية عام 1997 وأزمة شركة Ernon و أزمة شركة Worldcom الأمريكية للإتصالات عام 2002و التحول إلى نظام السوق المفتوح و انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي و الخصخصة بعدد من دول شرق أوربا .

كما ازداد الاهتمام الدولي بالفساد و المشكلات الناجمة عنه في النصف الثاني من الثمانينات على نحو لم يكن معهودا من قبل و ذلك نظرا الى تعاظم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية للفساد على التنمية في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،و تعتبر جريمة الرشوة من أهم مظاهر الفساد ومن أخطر الجرائم التي يرتكبها الموظف العام لما تنطوي عليه من مساس بتراهته و الثقة التي أوكلت له،لكي يشارك بأمانة في تسيير المرافق العامة للنهوض بوظائفها المختلفة بانتظام.

و رغم الجهود المبذولة في مواجهة جريمة الرشوة إلا أن معدلات ارتكاب هذه الجريمة في ازدياد مستمر بسبب تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية.

و كما هو معلوم أن الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية تتضمن مجموعة من المفاهيم لا يمكن أن تتحقق التنمية والديمقراطية بدونها و هذه المفاهيم هي الشفافية و المساءلة و حسن الحكم-الحكم الجيد أو الصالح- و في ظل غياب هذه المفاهيم يستفحل الفساد و تزداد المشكلات الناجمة عنه و تستحيل مكافحته.

و سنحاول من خلال ثنايا هذه الورقة الإجابة على التساؤل التالي:

هل تحتل الحوكمة و محاربة الفساد و الرشوة دور أساسي في التنمية؟

و نظرا لطبيعة الموضوع و الأهداف المرتبطة به سيتم دراسة الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولا: حوكمة الشركات

ثانيا: الفساد المالي والإداري

ثالثا: مواجهة الفساد المالي و الإداري من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة

رابعا: مؤشرات الفساد و الرشوة

خامسا:الحوكمة و الفساد و تأثيرهما على التنمية

أولا: حوكمة الشركات

1.تعريف الحوكمة

تشير الدراسات إلى عدم اتفاق الباحثين حول تعريف محدد أو ترجمة لمصطلح "Corporate Gouvernance" والذي ترجم إلى الفرنسية "Gouvernement d'entreprise" حيث يرى البعض تسميتها حوكمة ويرى البعض الآخر تسميتها الإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة ويرى آخرون تسميتها الإجراءات الحاكمة.

فالحوكمة تعني: العلاقة بين مجلس الإدارة ،المساهمين وإدارة الشركة ويمكن كذلك إضافة مراجعي الحسابات التي تصادق على التقريرات السنوية والسلطات الرقابية ووكالات التصنيف.[1]

ويمكن تعريفها كذلك على أنها كيفية ممارسة السلطة من جانب الدولة من اجل تسيير جيد للأعمال الحكومية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الإداري ، الحوكمة من هذا الجانب تهدف إلى دراسة مؤسسات الدولة و علاقتهم مع المؤسسات الاجتماعية (المؤسسات الاقتصادية، جمعيات المجتمع المدني،الأحزاب السياسية،النقابات العمالية).[2]

2.تعريف الحوكمة من طرف بعض المختصين :

قد عرفها رئيس البنك الدولي السابق (J. Wolfenson) بأنها الممارسات التي تدور حول العدالة و الشفافية و محاسبة المسئولين.[3]

كما عرفها (GOMEZ) و الذي تعود له المصطلح "gouvernement d'entreprise" والتي تعني نظام للقوانين والإجراءات التي تنظم عمل القطاعات الاجتماعية من جانبين حيث أنه يضع النظام في أعمالهم ويعطيهم الأوامر"[4]

كما يشرحSir Adrian Cadbury في تقرير 1992 (الشهير بتقريرCadbury) عن الجوانب المالية لحوكمة الشركات:"حوكمة الشركات هو النظام الذي تدار وتراقب به الشركات، مجالس الإدارة المسئولة عن حوكمة شركاتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين،والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه .إن مسئولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة ، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة".[5]

3.أهداف الحوكمة

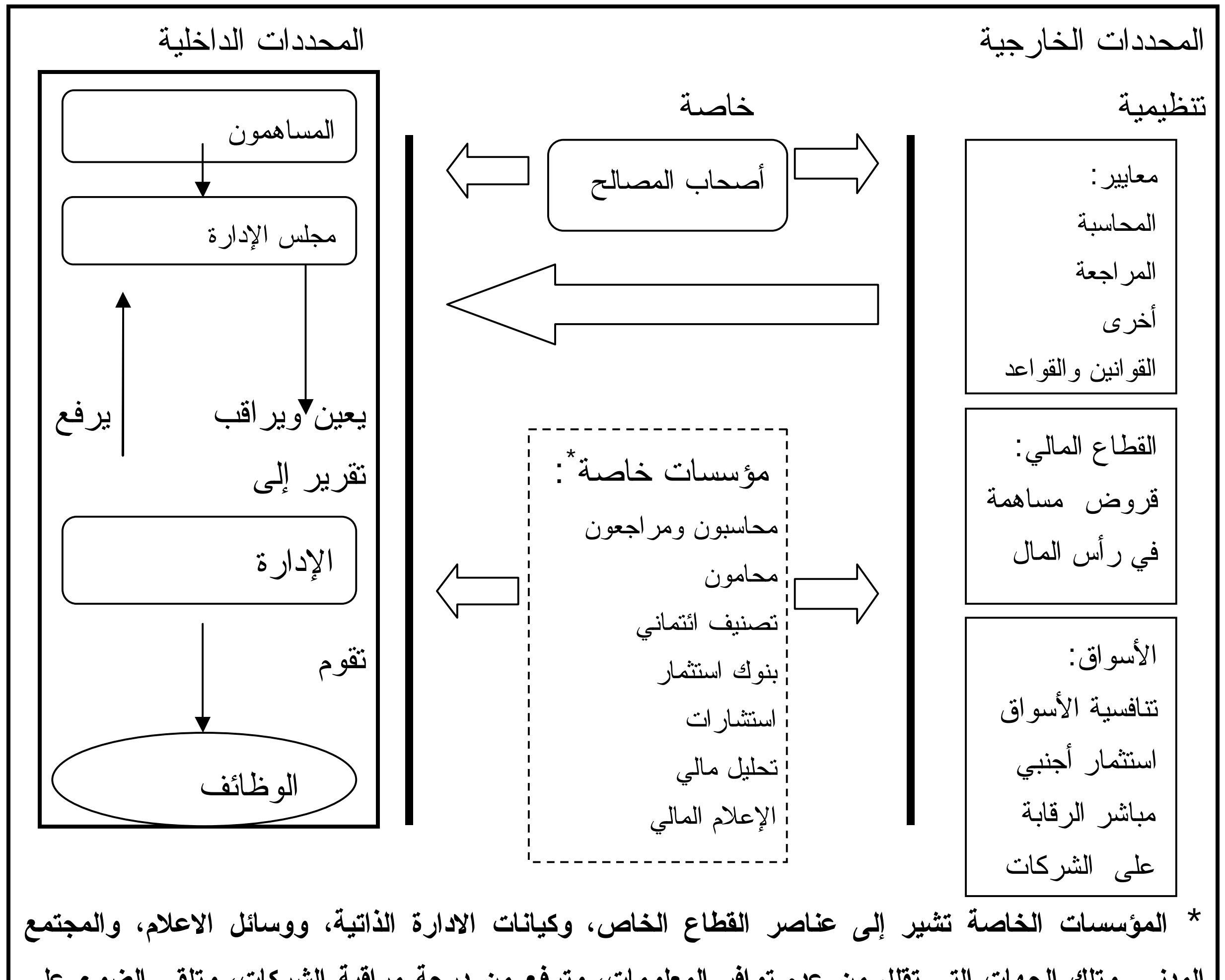
تسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع الكفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة ويمكن أجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم الحوكمة بما يأتي :[6]

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.
- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.
- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
- زيادة الثقة في أدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

4.محددات الحوكمة

رغم الاختلاف في تحديد دقيق لمفهوم حوكمة الشركات، إلا أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين عن محدداته التي من خلاله يتم تطبيقه، ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى مجموعتين رئيسيتين هما: المحددات الداخلية والمحددات الخارجية والشكل (1) يوضح هذه المحددات، و في حالة عدم توافر تلك العوامل فان تطبيق هذا المفهوم و الحصول على مزاياه يعتبر أمر مشكوكا فيه.

شكل (1): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة



*** المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.**

المصدر: حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها .بنك الاستثمار القومي**، جوان 2007، ص7 مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

ويتبين من الشكل أن المحددات الخارجية تتمثل بصورة عامة في المناخ الاستثماري للدولة، والذي يشمل على سبيل المثال:[7]

القوانين واللوائح التي تنظم عمل الأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.

وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع و المنافسة الدولية.

كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.

دور المؤسسات غير الحكومية (المؤسسات الخاصة في الشكل) في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وترجع أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تهتم بحسن تسيير المؤسسات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة، وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص للمؤسسة.

أما المجموعة الثانية وهي **المحددات الداخلية**[8]: وهي تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية ، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى الحد من تضارب المصالح والتقليل من النزاعات بين مختلف الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

ثانيا: الفساد المالي والإداري

1.تعريف الفساد:

أ.التعريف اللغو ي :يطلق الفساد في العربية على ما يناقض الصلاح كما يستعمل للدلالة على التغير :يقال فسد التمر إذا حَمِج، و فسد الخبز إذا عفِن.

ب. التعريف القانوني (الجزائري) يشمل:

- رشوة الموظفين العموميين أو الخواص الجزائريين و الأجانب :وعد أو عرض أو منح لمزية غير مستحقة ليقوم بعمل من واجباته أو ليمتنع عنه.
- الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية.
- اختلاس الممتلكات العمومية أو الخاصة.
- إعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة و الرسم.
- استغلال النفوذ أو إساءة استعماله.
- عدم التصريح بالممتلكات أو التصريح الكاذب بها.
- الإثراء غير المشروع :عدم إمكان الموظف العمومي تقديم مبرر معقول لزيادة معتبرة طرأت على ذمته المالية.
- تلقي الهدايا :التي تؤثر في سير إجراء أو معاملة لها صلة بمهام الموظف العمومي.
- التمويل الخفي لأحزاب السياسية.
- تبييض العائدات المالية المجرمة قانونا.[9]

ج.تعريف بعض المختصين و الجهات المختصة: لقد اختلف الخبراء و المختصين و الجهات المختصة من المنظمات الحكومية و غير الحكومية في اعطاء تعريف لظاهرة الفساد و لذلك اجتهد الكثير منهم في تعريف الفساد:

- فقد عرفته منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 على أنه " هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة".
- تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية بأن الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مصالح خاصة.[10]
- عرفه البنك الدولي على أنه " دفع رشوة أو العمولة المباشرة الى الموظفين و المسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام و الخاص لتسهيل عقد الصفقات".
- أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فإنها لم تتطرق الى تعريف الفساد بصورة مباشرة و لكنها تطرقت في الفصل الثالث منها الى التجريم و انفاذ القانون حيث حددت أو اشارت الى حالات الفساد في المواد من 15 الى 25 في الاتفاقية الأنفة الذكر و يمكن حصرها بالآتي:[11]
  - رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.
  - رشوة الموظفين العموميين الأجانب و موظفي المؤسسات الدولية العمومية.
  - اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي.

- المتاجرة بالنفوذ.
- اساءة استغلال الوظائف.
- الإثراء غير المشروع.
- الرشوة في القطاع الخاص.
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- غسل العائدات الإجرامية الإخفاء.
- اعاقة سير العدالة.

وهناك مجموعة من السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد وهي متشابهة ومتداخلة في كثير من الأحيان وهي:[12]

- الرشوة :أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة، وهي منتشرة في كثير من الدول الغربية والدول النامية.
- المحسوبية:أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها وهي منتشرة في الدول العربية بشكل عام.
- المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.
- الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء وهي منتشرة كثيرا في العالم العربي.
- نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة.
- الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

و سيتم التركيز على جريمة الرشوة باعتبارها أكثر صور الفساد انتشارا كسلوك يحاول به الموظف الحصول على دخل إضافي بطريقة غير مشروعة ،مستغلا في ذلك نفوذه المستمد من وظيفته المكلف بها.

2.الرشوة:

أ.تعريف الرشوة:

هي فعل يرتكبه موظف عام أو شخص ذو صفة عامة عندما يتاجر بوظيفته أو يستغل السلطات المخولة له، وهي اتفاق بين شخصين هما:

- موظف أو مستخدم يطلب أو يقبل مقابلا أو وعدا به مقابل قيامه بعمل أو امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته و يسمى مرتشيا.
- صاحب مصلحة اذا قبل أداء ما يطلبه.[13]

كما تعرف على أنها عرض أو قبول أى هدية أو قرض أو بدل أو مكافأة، أو أى ميزات أخرى من أى شخص، كحافز للقيام بعمل غير شريف أو غير قانونى أو خيانة الأمانة للمنشأة التى يعمل بها[14].

ب.العبرة في جريمة الرشوة:

بسلوك الموظف لا بسلوك الطرف الآخر،وتقع الرشوة متى قبل الموظف ما عرض عليه قبولا صحيحا منتويا العبث بأعمال وظيفته و لو كان الطرف الآخر غير جاد في عرضه و لا تقع الرشوة اذا لم يكن الموظف جاد في قبوله كما لو تظاهر بالقبول ليسهل القبض على من يحاول ارتشاؤه متلبسا بجريمة عرض الرشوة.[15]

ج. أركان جريمة الرشوة:[16]

تقوم جريمة الرشوة على ثلاثة أركان:

الأول يتعلق بالصفة الخاصة للمرتشي إذ يتعين أن يكون موظفا عاما أو ممن يعدون في حكمه.

والركن المادي: وهو الطلب أو القبول أو الأخذ.

والركن المعنوي أو القصد الجنائي.

3. خصائص الفساد و التفاعل بين صوره و الرشوة:

أ. **أسباب الفساد و الرشوة:** يمكن إجمال أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد و الرشوة بالآتي:

- انتشار الفقر والجهل وضعف القيم الثقافية والدينية لدى أفراد المجتمع.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وضعف الحاكمية الإدارية.
- تدني مهنية الأجهزة الرقابية العامة والخاصة في الدولة والمجتمع.
- التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفاجئة وغير المدروسة.
- ضعف الإرادة السياسية والتردد باتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية الناجعة.
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام والخاص وعدم القدرة على تلبية متطلبات العيش والحياة الكريمة.
- تقييد حرية الإعلام وعدم السماح بالوصول إلى البيانات والمعلومات المهمة.
- انحياز مؤسسات المجتمع المدني وضعف دورها الرقابي.
- استخدام الشركات الأجنبية لوسائل الأغراء والإغواء المبتكرة لضمان الحصول على تنفيذ الصفقات والمشاريع الجديدة من غير وجه حق.[17]
- الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب و الكوارث تؤدي إلى قلة عرض السلع والمواد و تزايد الطلب عليها و ما يستتبعه ذلك من ظهور السوق السوداء،بالإضافة الى التحايل و الرشوة لتجاوز القوانين و الإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في ظل الظروف الاستثنائية.
- قيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد و الرشوة مبالغ كبيرة جدا متعهدين سلفا ببراءة المتهمين فيها و يتم ذلك بالتواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها.
- غياب آلية المساءلة و الشفافية.[18]

ب. **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للرشوة:** تعد الرشوة من أبرز مظاهر الفساد و من الجرائم الاقتصادية التي تمارس تأثيرا سلبيا بالغا على المجتمع من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب-1: الآثار الاقتصادية للرشوة: و تتمثل تلك الآثار فيما يلي:[19]

- ما تنفقه الدولة على أجهزة المراقبة و المتابعة و التفتيش داخل التنظيمات،و كذا على أجهزة الضبط والعدالة خارج التنظيمات و المنوط بها متابعة و ضبط قضايا الرشوة.
- الضرر الاقتصادي المباشر بالنسبة للشخص الذي يدفع الرشوة لإنهاء مصالحه لما يمثله مبلغ الرشوة من اقتطاع لجزء من دخله الفردي و ذلك في حالة ما اذا كان دافع الرشوة بغرض تسهيل اجراءات أو لضمان حصول الشخص على حقه الطبيعي.
- الضرر الإقتصادي بالنسبة للتنظيمات أو الجهات الإدارية أو المرافق العامة التي يحصل العاملين بها على الرشوة،ويتمثل هذا الضرر فيما يلي:
  - الخسائر التي تتحملها تلك الجهات في حالة تقديم رشوة من العملاء و حصولهم على عطاءات أقل من قيمة الشيء المطروح للعطاء أو لإرساء مزادات أو مناقصات على موردين أو متعهدين بالمخالفة للشروط و المواصفات الموضوعة .
  - الخسائر التي تتحملها المصالح و الإدارات في حالة التحاق أحد الأفراد بوظيفة معينة عن طريق الرشوة، و يتمثل هذا الضرر في ضعف الكفاية الوظيفية للإدارة ،أو بسبب عدم أمانته و حيدته في العمل ذلك أنه التحق بطريق الرشوة.

ü الخسائر التي تتحملها الجهات التي يتم ضبط أفراد مرتشين بها و تقديمهم للعدالة، وذلك بسبب فقد طاقات انتاجية تم اعدادها و تدريبها.

ب-2 الآثار الاجتماعية للرشوة:

على الصعيد الاجتماعي والخلقي أدت وتؤدي الرشوة باستمرار إلى توزيع أشد ظلما للثروة الوطنية ، كما أن أخطر ما في الرشوة أنها تلقن المجتمع وبشكل يومي مستمر دروسا قاسية تحط من قيمة العمل والإنتاج والنزاهة وترفع من قدر النزاعات الطفيلية المستندة على سرقة حقوق المواطنين ونهبها وتعطلها[20].

كما يمكن تلخيص أهم الآثار فيما يلي:[21]

- انتشار الظلم والفساد في المجتمع .
- تولد الحقد والكراهية بين أفراد المجتمع إلى درجة أن البعض يفكر بالانتقام وأن يأخذ حقه بنفسه ولو أدى إلى القتل والإيذاء.
- انعدام المودة والألفة والتعاون بين أفراد المجتمع والإخلال بتماسك الجماعة وتدهور الاخلاق وعدم الاكتفاء بالحلال والدخل المشروع وانتهاك النظام العام والآداب الاجتماعية.
- إن شيوع الرشوة والفساد الإداري لا بد وأن يؤدي إلى تكذيب الشعار الذي ترفعه مجتمعاتنا المعاصرة "وهو الرجل المناسب في المكان المناسب"فإذا كانت الوظائف تباع وتشترى ويعين في المناصب من قلت كفاءته وفسدت أمانته ، وينجح في الامتحان والمسابقات والانتخابات من ضعفت أهليته ويحمل الشهادات من كان عاجزاً عن حمل المسؤوليات مما يضفي عن المجتمع حالة يائسة .
- إن شيوع الرشوة يؤدي إلى فقدان فاعلية القانون والنظام .
- إن شيوع الرشوة والفساد من أخطر العوامل المساعدة على تثبيت حالة التخلف والضياع التي تعاني منها مجتمعاتنا.

تجدر الإشارة الى وجود علاقة مزدوجة بين الفساد الإداري و الرشوة،فالفساد الإداري له علاقة بالرشوة داخل التنظيم الإداري خاصة فيما يتعلق بالعاملين به من عمال و موظفين إداريين و ذلك بالنسبة لمواقف الترقية،وصرف المكافآت و الحصول على مناصب قيادية،كذلك للفساد الإداري علاقة أيضا بالرشوة خارج التنظيم الإداري ، وذلك مع الجمهور الذي يتعامل مع التنظيم و الذي يجد من المعوقات الإدارية ما يدفعهم لتقديم رشاوى لإنجاز أعمالهم بسهولة.

ومهما يكن من أمر،فانه يلاحظ أن نسب الرشوة ترتفع حيث تنتشر الاختلاسات والسرقات و حيث تنتشر المحسوبية وحيث تسود مظاهر السرية و التستر و عدم إفشاء الأسرار المتعلقة بالانحرافات المختلفة.[22]

ثالثا: مواجهة الفساد المالي و الإداري من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة

1.إستراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي :

إن مفهوم حوكمة الشركات، لا يعني فقط احترام مجموعة من القواعد والإجراءات الموضوعة لإدارة الشركة، بل هي ثقافة وأسلوب لضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديرها والمتعاملين معها .وباعتبار أن هناك الكثير من الأعمال والممارسات التي تتجاوز القانون والقواعد الواجبة في إدارة الشركة والتي من شانها مخالفة اقتصاديات السوق الصحيحة وما تتضمنها من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين والمساهمين .كما يعتبر الغش والخداع والرشوة هم الدعامة الأساسية للفساد الإداري و المالي فيجب اكتشاف هذا الغش الذي يحصل في الشركات ومن اجل ذلك يجب وضع إستراتيجية لمواجهة الفساد الإداري والمالي الحاصل في الشركات.

وتتكون هذه الإستراتيجية من العناصر التالية[23]:

- إصلاح الهيئات الحكومية، محاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمال بصفة مستمرة؛

- زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب، بالتالي تقوية قدرات الهيئات الحكومية والإدارية والتنفيذية؛
- تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانات من اجل تنفيذ القوانين؛
- وضع آليات لتنفيذ حوكمة الشركات، حيث أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتطلب إصلاح الكثير من القوانين واللوائح المعمول بها؛
- النزاهة والعدالة في العمل ولتحقيق ذلك لا بد من تعزيز العلاقة بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الشركة وجعلهم جزءا من إستراتيجية الشركة طويلة المدى، كما أن المسؤولية وقبول المحاسبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح يعطي للشركة ميزة تنافسية؛
- ممارسة حوكمة الشركات في الشركات العامة والخاصة لان كلاهما مرادف للآخر يساهمان في تطوير الاقتصاد؛
- إتباع المعايير المحاسبية الدولية حيث أن إتباع المعايير المحاسبية السليمة يدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن التقارير السليمة توفر المعلومات الحيوية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولأجل ذلك تم وضع معايير محاسبية دولية موحدة ، واستعمال وقبول مثل هذه المعايير الواحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرات المالية وإضفاء نوع من المرونة والشفافية في المعاملات الدولية وبالتالي زيادة الجودة العالية وسلامة التقارير المالية .ونتج عن استخدام المحاسبة المالية مفهوم المساءلة الذي يعتبر إحدى الأدوات الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة.

2.مكافحة الرشوة كجزء من إصلاحات الحوكمة واسعة النطاق:

تعكس مشكلة الرشوة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نزاعات موجودة بالفعل حول العالم، ولكن حتى على مستوى المنطقة يوجد درجات اختلاف .فوفقًا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد لعام CPI)2006) يمكن تقسيم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ثلاث فئات .حصلت الأردن وأغلب دول الخليج على نتيجة معقولة نسبيًا واحتلت المراكز من الثلاثين إلى الخمسين الأوائل (من بين 180 دولة)، ومن الدول التى تقع فى هذه الفئة كوستاريكا، والمجر، وايطاليا ودولة جنوب إفريقيا وتايوان .وتضم الفئة الثانية كل من الجزائر، والكويت، و لبنان، والمغرب، السعودية، وتونس وتحتل هذه الفئة المراكز من الستين إلى التسعين، وتضم البرازيل والصين والهند ورومانيا وتايلاند .وأخيرًا يأتى أسوء المؤديين فى المنطقة، وتضم هذه الفئة مصر، وإيران والعراق، وسوريا واليمن وتقع جميعها ما بين المركز المائة والمائة والثمانيين وتأتى العراق فى المركز 178 وهى أقل فسادًا من ماينمار والصومال فقط.

قد لا تعكس صورة الفساد أكثر مشاكل الحوكمة أهمية فى المنطقة .وفقًا لمؤشرات البنك الدولى العالمية للحوكمة، تحقق دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتائج أقل من المتوقع بشكل ملحوظ بالنسبة لمعدلات دخولها، حيث تشترك جميعها فى نقاط الضعف ذاتها و التي تتعلق بالحوكمة، وخاصة ما يتعلق بالمساءلة العامة .وتعد نقاط الضعف تلك متأصلة فى طبيعة نظم المنطقة السياسية والاقتصادية، حيث ان كل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استبدادية بدرجة ما .كما ان كل دول المنطقة تقريبًا تعتمد اقتصاديًا بشكل مباشر أو غير مباشر على النفط، لذلك من الممكن اعتبار الصلة بين نقص الديمقراطية فى المنطقة ووفرة هذه الثروة صلة وطيدة .يرجع اعتماد دول المنطقة على النفط إلى جوهر أنماط نظمها السياسية والاقتصادية، حيث ساهمت التدفقات الهائلة للدخول القومية، التى تذهب مباشرا لخزائن الدولة، بشكل كبير فى نقص الشفافية والمساءلة .ليس فقط فيما يتعلق بأسلوب إدارة النظم الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن أيضًا فى طريقة عمل هذه النظم السياسية .هذه النظم السياسية التي تعود إلى عقود ماضية تضعف بشكل كبير نظامى الضرائب والتمثيل .وهكذا يتحول السكان المحلين من مواطنين دولة إلى زبائن، وهذا السلوك يمهد الطريق للفاسد، ويجعل من الصعب التمييز بين الفساد بالمعنى المتعارف عليه وكبوات النظام ذاته، لان قوانينه مبهمة .تقضى قوانين وأعراف بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على سبيل المثال، أن البلاد وكل مواردها الطبيعية ملكا للحاكم، وبالتالي يصبح من الطبيعي خلط الموارد الخاصة والعامة، وجعل الملكية الخاصة للمواطن العادي ليست أكثر من منحة من الحاكم تخضع لنزواته .لذلك تعد فجوة الحوكمة الواضحة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نتيجة للمؤسسات السياسية

والاقتصادية التي تقدس أولوية الدولة والُنخب الحاكمة وتقمع التنمية الديمقراطية واقتصاد السوق، والفساد الهيكلي الذي يظهر حتميًا بتداخل الهياكل السياسية والاقتصادية التي بها عيوب هو من أكثر مظاهر فجوة الحكومة تلك وضوحًا.

وقضية معالجة تراث الدول وإصلاح مؤسساتها مهمة صعبة، ولكن من الممكن أن يكون بل يحبذ أن يكون لقضية مكافحة الرشوة الأولوية، لان الإصلاحات المعنية بالحد من الفساد على وجه التحديد هى جوهر إصلاحات الحوكمة الأكثر شمولا .ولذلك فإن وضع آليات لمكافحة الرشوة من أجل تحقيق مستوى حوكمة أفضل في القطاعين العام والخاص في دول المنطقة، يكتسب أهمية قصوى، حيث تثبت الدراسات العالمية أن الدول التي تتطرق لقضية الفساد، وتعمل على تحسين الحوكمة بها، تستطيع أن ترفع عائدها القومي بما يعادل أربع أضعاف على المدى البعيد، هذا الشق المتعلق بفاعلية الحوكمة من الممكن تحقيقه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال العمل على تحسين أداء القطاع الخاص فيما يتعلق بالرشوة، وباشتراك الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى فى حوار بناء[24].

رابعا: مؤشرات الفساد و الرشوة

كما تؤكد إحصائيات البنك الدولي و منظمة الشفافية الدولية [25] حول الحكم الجيد و الفساد في الدول العربية تدني مستوى أداء الدول العربية في هذين المجالين مقارنة بالدول الأخرى، فأداء دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في مجال المساءلة الداخلية ، طبقا للبنك الدولي مشابه لأداء دول أخرى تتقارب فيها مستويات الدخل و التنمية،و لكن أداء المنطقة في مجال المساءلة الخارجية متأخر بشكل كبير عن أداء الدول الأخرى و تشير احصاءات البنك الدولي أيضا الى تخلف أداء الدول العربية المنتجة للنفط بشكل خاص في مجال المساءلة الخارجية.[26]

الجدول رقم (1) : مؤشرات مدركات الفساد 2011[27]

ترتيب الدولة	الدولة	مؤشر إدراك الفساد
22	قطر	7.2
28	الإمارات العربية المتحدة	6.8
46	البحرين	5.1
50	عمان	4.8
54	الكويت	4.6
56	الأردن	4.5
57	السعودية	4.4
73	تونس	3.8
80	المغرب	3.4
112	مصر	2.9
112	الجزائر	2.9
129	سوريا	2.6
134	لبنان	2.5
164	اليمن	2.1
168	ليبيا	2.0
175	العراق	1.8
177	السودان	1.6

و يتضح من الجدول السابق أن دول الخليج حظيت على درجات عالية نسبيا على مؤشر مدركات الفساد،مقارنة ببقية الدول العربية و جاء ترتيب الدول العربية من بين 182 دولة على مؤشرات مدركات الفساد عن عام 2011 من الأحسن إلى الأسوء كما يلي في الجدول السابق.

و يرجع ضعف أداء الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد طبقا لهيئة الشفافية الى عدة أسباب، أهمها كثافة الإجراءات البيروقراطية، وانتشار الرشوة في الإدارات العامة، وإهدار الموارد و سوء ادارة القطاع العام، و الاختلاسات و غسيل الأموال.كما تعرقل القيود التي تضعها الحكومات في المنطقة على الإعلام و منظمات المجتمع المدني من قدرتهما على الكشف عن ممارسات الفساد.

خامسا:الحوكمة و الفساد و تأثيرهما على التنمية الاقتصادية:

لقضية التنمية الاقتصادية بعداً مجتمعياً علي مستوى العالم المتقدم أو النامي حيث تعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل علي الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع علي المدى البعيد التوظف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما الدول النامية فان الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي ... أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنساناً صالحاً مساهماً في تقدم وطنه.

1.التنمية الاقتصادية و أهم أهدافها :

يختلف الاقتصاديون فى تحديد مفهوم التنمية الذي يحتوى ثلاث قيم رئيسية (مكونات رئيسية) وهى :[28]

- توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعلم/ مأكل/ علاج / مسكن وكل ما يخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف .
- احترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة.
- الحرية وفى هذا الصدد لا يمكن فهم قضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم وآرائهم مع حقهم فى الاختيار .

أهداف التنمية الاقتصادية :

تتمثل في زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومى لصالح قطاع الصناعة والتجارة وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمثابة علاج للمشكلات الناتجـــة عن الخصائص الأساسية التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة وهى أنها: [29]

- دول منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاد.
- تواجه ضغوطا سكانية وارتفاع معدلات المواليد.
- تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا لضعف الاستثمارات خاصة بالبنية التحتية
- العجز فى رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات.
- ميل معدلات التبادل التجارى لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية.
- الخلل البنائى لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى الدخول وسوء توزيع العاملين فى القطاعات الاقتصادية وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري وعدم الشفافية واختلال آليات السوق فى غياب القوانين الكابحة للاحتكار.

2.أثر الحوكمة على نوعية التنمية الاقتصادية:

لا شك أن حوكمة الشركات تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشركات بين الأسواق كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصادر الأموال (التمويل المحلي والعالمي) لتعزيز نمو الشركة.

وفي هذا المجال أكد (winkler) على أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية......
كما تعمل حوكمة الشركات على ضمان حقوق حملة الأسهم بالإضافة الى تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية.[30]

لقد أثبتت العديد من التجارب العالمية، أن كل دولة تنافسية و لديها مؤسسات حكومية شفافة تكون دائمًا مرتبطة بارتفاع كبير في الدخل القومي، الثروة الوطنية،وكذا انجازات اجتماعية هامة، فعند مستوى معين من الدخل، الاستثمار، يكون النمو الاقتصادي مرتفعًا ، كما يساهم في زيادة مدى الحياة لدى الأفراد في جميع البلدان ذات المؤسسات الحكومية الفعالة، الصريحة و القائمة على الاستحقاقية ، وعلى إطار قانوني و تنظيمي عادي و محدد بدقة.

3.تأثير الفساد على التنمية الإقتصادية

لقد بينت العديد الدراسات حول آثار الرشوة على التنمية (Mauro 1997) أن الرشوة تعمل على إبطاء معدل نمو الدول، وفيمايلي بعض الأمثلة التي تبين كيف يمكن للرشوة أن تؤثر على النمو الاقتصادي:[31]

- سوء استعمال المواهب و القدرات (Murphy et al 1991)، بالاضافة إلى سوء استعمال الشرائح الهامة للمجتمع (مثل النساء).
- انخفاض مستوى الاستثمارات الداخلية و الأجنبية (Mauro, Wei 1997) .
- النمو المشوه للمؤسسات و ظهور الاقتصاد غير الرسمي (الموازي، تحت أرضي)، (Johnson et al 1998).
- تحريف أو تشويه النفقات و الاستثمارات العامة، وتدهور البنية التحتية المادية(Tanzi et Davoodi 1997).
- انخفاض الايرادات العامة و الوصول إلى صدارة الحق كصالح عام. (Johnson et al 1998).
- المركزية السيئة (Fisman et Gatti 2000).
- السيطرة على الدولة من قبل بعض المؤسسات المفضلة التي تشتري القوانين و الشرطةى،وتخفيض كذلك نمو الانتاج،الاستثمارات،القطاع الخاص. (Hellan et al 2000).

ويمكن ايضاح آثار الرشوة على كل من الاستثمارات و النفقات العامة ،و الفقراء كأحد أسس التنمية الاقتصادية كالتالي: [32]

1.3 انخفاض مستوى الاستثمارات:

إن الرشوة تخفض بحساسية شديدة مستوى الاستثمارات الداخلية و الأجنبية،حيث أن الرشوة لا تشجع الاستثمارات ،و أن انخفاض الرشوة إلى مستوى ضعيف يستطيع الرفع من معدل الاستثمار،حيث تقترح العديد من الدول الملموسة بالرشوة وضع مقاييس من أجل جذب الأجانب و المواطنين الأصليين للاستثمار،فبمراقبة الرشوة تستطيع الدول جلب الكثير من الاستثمارات الأجنبية دون الاعتماد اجراءات الاعفاءات الضريبية.

2.3 سوء تخصيص النفقات العامة:

بعض رواد دراسة اقتصاد الرشوة أرجعوا معالم آثار هذه الظاهرة إلى سوء تخصيص رؤوس الأموال العامة (Klitgaard1988, Rose-Ackerman 1989,Tanzi et Davoodi1997) ،وقاموا بتقدير كون أن الرشوة تزيد من الاستثمارات العامة، في قياس أن هذا يشكل بالمثل امكانيات للاحتكار من قبل كبار الموظفين الملتوين، كما تسيئ الرشورة كذلك إلى تشكيلة النفقات العامة من خلال الاستيلاء على المناصب المرتبطة بالتوظيف ،و التدخل في ربح تحصيلات الأجهزة المادي و التخفيض كذلك من انتاجية الاستثمارات العامة،خصوصًا في مجال البنية التحتية. ففي نظام الرشوة (الفساد) الموظفون يشتكون من برامج الصحة،لأنهم يعرضون أقل ايرادات للوضعية،كما يمكن أيضًا للرشوة أن تخفض الايدات الضريبية قياسًا إلى انخفاض قدرة الدولة على تغطية الضرائب و الرسوم.

3.3 الأثر على الفقراء :

يعمل وجود الرشوة على تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ما يترك أثرًا معتبرًا على الفقر،حيث لا يكون للفقراء أي امكانية للوصول غير المكلف للخدمات الاجتماعية مثل الصحة و التعليم.

والرشوة تقضي على استثمارات البنية التحتية على حساب مشاريع مساعدة الفقراء،واستخدام أساليب تنطوي على اللجوء إلى الاستفادة من المؤسسات الصغيرة للحد من الفقر و محاربته، والأسوء من ذلك أن أنظمة الفساد و الرشوة تفضل اللجوء إلى عقود الحماية بدلا من بناء عيادات و مدارس ريفية:السياسة التي تسيئ توزيع الدخول و تحويل موارد الشركات نحو المدن.

ولقد بين (Gupta et al) أن الرشوة تزيد من عدم المساواة و الفقر من خلال العديد من الميكانيزمات مثل : انخفاض النمو،الضرائب العالية،التوجيه الأقل فعالية لأ؟هداف البرامج الاجتماعية، اللجوء غير عادل للدراسة،سياسات تفضل التقسيم الأحادي للأصول،انخفاض النفقات الاجتماعية و ارتفاع في المخاطر الثقيلة على الاستثمارات التي يقبل عليها الفقراء.

بالاضافة إلى ذلك إن تحليل ظاهرة الفقر المنجز من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) يوضح بأنها مرتبطة بشكل سلبي مع مختلف مؤشرات الحوكمة و الرشوة، حتى بعد الناتج الداخلي الخام.

و الميكانيزمات التي تؤثر من خلالها الحوكمة على الفقر مختلفة ومعقدة و بعيدة الفهم كليًا، و مصفوفة الجدول التالي تقسم جزء من هذه الآثار المعقدة التي تنتجها الرشوة من خلال مختلف الميكانيزمات على الفقر.

الجدول رقم (2) : مصفوفة الأسباب المباشرة للفقر و تأثير الرشوة عليها

الأسباب المباشرة للفقر	الطريقة التي من خلالها تؤثر الرشوة على الأسباب المباشرة للفقر
انخفاض الاستثمارات و النمو	-سياسات اقتصادية/ مؤسسية أقل صدقًا بسبب الضغط الممارس من قبل بعض المجموعات المستفيدة من سوء تخصيص النفقات/الاستثمارات العامة. - تراكم ضعيف لرأس المال البشري - اختلاس للقوانين و السياسات من طرف بعض الشركات المعينة. - عدم احترام أولوية الحق (العدل) و حقوق الملكية. - سوء الحوكمة التي تخلق العديد من عوائق تنمية القطاع الخاص .
تخفيض للفوائد الناتجة عن التنمية العائدة للفقراء	- اختلاس من قبل النخبة للسياسات الحكومية و تخصيص الموارد. - انخفاض تدريجي "للضرائب" للرشاوي الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الفقراء. - تراجع النفقات العامة و الاستثمارات. - توزيع غير عادل للدخول.
الاستفادة المنخفضة من الخدمات العامة	- رشوة مساوية لضرائب عالية مؤثرة في آن واحد على نوعية الخدمات الغذائية،في مجال الصحة، التعليم و العدالة. - استيلاء بعض النخب على الوصول إلى بعض الخدمات.
ندرة خدمات الصحة و التعليم	- تراكم ضعيف لرأس المال البشري - انخفاض نوعية الدراسة و التعليم،و علاجات الصحة

المصدر: Vinod Thomas et Autres, **Qualité De La Croisance**,(DeBoeck Université Ed, La Banque Mondiale,Belgique,2002),P162.

وبهذا فإن الفساد يقود إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها :[33]

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية ، وهروب رؤوس الأموال المحلية .
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة .
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في إشغال المناصب.

4. استراتجية متعددة الجوانب لمحاربة الرشوة و تحسين الحوكمة:

النتيجة المستخلصة من خلال المحددات الأساسية للحوكمة الجيدة و الفساد المالي،ماهي مختلف البرامج البديلة للتأثير عليهما؟ فتحسين الحوكمة يتطلب نظامًا من الضوابط و التوازنات في مجتمع يحد من الاجراءات التعسفية و التواطئات الادارية للسياسيين و الموظفين، ويقوم بتشجيع حرية التعبير و مشاركة المواطنين،و يعمل على:[34]

- تخفيض الامكانيات المتاحة لمؤسسات متميزة لاحتكار وظائف الدولة،
- -تقوية ضمان أولوية العدالة و الحق،
- كما بينت الدراسات الحالية حول اختلاس وظائف الدولة أنه من الضروري وضع نظام يهدف لضبط المؤسسات التي تفضل اقتصاد السوق ،الحرية، المنافسة، و المشاركة الفعالة للمجتمع المدني كما تمثل الإدارة العامة القائمة على الاستحقاقية حجر الزاوية لهذه الاستراتجية.

كما أن هدف الوصول إلى أرقام تنمية مرتفعة يرتبط ارتباط وثيق بمحاربة الفساد وحصرها فى أضيق الحدود وهذا يأتى بإتباع الآتى:[35]

- Øرفع أجور العاملين فى الأجهزة التى تتعامل مع أصحاب الأعمال.
- Øتبسيط وتسهيل الإجراءات ووضع تفسير واحد للقانون لا يعتمد على تنفيذ الموظف والإقلال من كلمة" يجوز "فى القوانين والتى تعطى للموظف حق التنفيذ أو عدمه.
- Øالشفافية فى إجراءات الشراء للحكومة وتطبيق مبدأ تكافئ الفرص بين الجميع.
- Øالرقابة الحازمة على جميع الموظفين مقدمى الخدمات.
- Øتطبيق القوانين المجرمة للرشوة على الموظفين الكبار والصغار على حدا سواء مما يؤخر عنصر الردع للمجتمع.

و الشكل الموالي يلخص يلخص الاستراتجية القائمة على **مفاتيح- الاصلاحات** ، التي تسمح بتحسين الحوكمة و محاربة الرشوة، و الطريقة المثلى لدمج و ترتيب هذه الاصلاحات ليكون لديها أكبر أثر ممكن على الرشوة جد صعبة التحديد، كما أنه من الصعب تحديد أقل التفاصيل للاستراتجية الممكن تبنيها في الواقع الخاص بكل دولة، بالاضافة إلى أنه في الدول التي تكون محتكرة كليا من طرف الدولة من خلال بعض المؤسسات تتطلب استراتجية مختلفة عن الدول التي يكون فيها سوء الحوكمة السبب الأساسي في نقص الهياكل السياسية أو البيروقراطية.و الأسئلة الخاصة للعلاج قبل إطلاق اصلاحات الحوكمة يكون حسب أنواع التغييرات التي يواجهها كل وضع سياسي معين و حسب ترتيب الأولويات (حسب الواقع السياسي ، الاجتماعي، و الاقتصادي الخاص بالبلد المعني).

الشكل رقم (2) : استراتجية متعددة الجوانب لمحاربة الرشوة و تحسين الحوكمة.

الاقتصاد السياسي:
- مسؤولية القادة السياسيين.
- التزام و ارادة القادة و المسؤولين.
- اصلاحات برلمانية.
- محاربة مجموعات المصالح و فساد الدولة..
- اصلاح تمويل الشركات و الأحزاب

السياسة الاقتصادية:
- رفع القيود، د خول متعاملين جدد، و المنافسة
- تبسيط الضرائب
- توجيه و تشكيل النفقات العامة.
- استقرار الاقتصاد الكلي والانضباط المالي و الضريبي

الاصلاح المؤسساتي:
- الجمارك.
- الخوصصة الشفافة.
- الاصلاح الحكومي.
- اللامركزية/إصلاح البلدية.

الوظيف العمومي:
- إصلاح الأجور و الغرامات.
- إعادة تنظيم الإدارة.

مراقبة الرشوة و تحسين الحوكمة

المراقبة المالية:
- اصلاح اجراءات التحصيل والمناقصات.
- التسيير المالي على أساس مراجعة الحسابات.
- تسيير المؤسسات القائم على أساس أخلاقي .
- تنظيمات القطاع المالي..
- مراقبة الميزانية،وتدعيم الخزينة.
- اللجوء إلى الانترنت و الإعلام الآلي.

المجال القانوني و التشريعي:
- استقلالية السلطة التشريعية.
- تعيين القضاة المحليين في الوظائف المستحقة
- الآليات البديلة لتسوية المنازعات / الطعن لدى المنظمات غير الحكومية.

تطبيق القانون في القضايا الكبيرة المرفوعة على الرشوة.
- تخفيض الاختلاس التشريعي و القانوني.

الحريات العامة، الرقابة الممارسة من طرف الشعب والمجتمع المدني:
- مشاركة المجتمع المدني.
- حرية الصحافة.
- قوة وسائل الاعلام/الاعلام الآلي/ التحقيقات التجريبية.
- متابعة نشاطات البرلمان
- تطوير التحالفات و العمل الجماعي.
- مشاركة المجتمعات المحلية و النساء.
- مسؤولية الوكالات الدولية و شركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر: Vinod Thomas et Autres, **Qualité De La Croisance**,(DeBoeck Université Ed, La Banque Mondiale,Belgique,2002),P169.

الخاتمة

إن من أبرز ادوار الحوكمة هو التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي ويتمثل هذا الأخير في كسب منافع ومزايا شخصية من خلال طرق غير مشروعة ما كان يمكن الحصول عليها بالطرق المشروعة، ويظهر ذلك من خلال استعمال: الرشوة، الغش، الوساطة، ...وتساهم الحوكمة من التقليص من مخاطر الفساد الإداري والمالي من خلال مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، منافسة المنتجات والخدمات والتدقيق الخارجي.

كما تظل مشكلة الفساد من أخطر المشاكل التي تعوق النمو الاقتصادى، وتشوه المنافسة، وتضعف سيادة القانون والحوكمة الفعالة .وتعد الرشوة واحدة من أكثر أشكال الفساد شيوعًا والتى من الممكن أن تصبح فى غاية الضرر لو تأصلت فى النظم السياسية والاقتصادية للدول ، لذا يجب أن تصبح محاربة الفساد، وبالأخص الرشوة، جزءً أساسيا من معالجة لمشاكل استدامة الحوكمة ونمو الاقتصاد.
وبينما يدمر الفساد الحوكمة الرشيدة ، فانه بدوره يكون نتاج الحوكمة الضعيفة، وهكذا يتوطد الفساد ويتحول إلى دائرة مفرغة من نقص الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية فى صنع القرار.و من خلال ما سبق يمكن اقتراح بعض التوصيات التي نوجزها فيما يلي:

- يجب خلق ثقافة المساءلة على جميع مستويات المسؤولية؛
- تحسين الشفافية في ادارة الأعمال الحكومية؛
- تحسين أداء الإدارة العامة؛
- تعزيز سيادة القانون؛
- تعزيز مشاركة المواطنين و المجتمع المدني في الحكم؛
- تعزيز العدالة و ادراجها في ادارة الأعمال العمومية؛
- تحسين الرؤيا الإستراتيجية؛
- تفعيل الأدوات الرقابية المختلفة انطلاقا من الرقابة الذاتية إلى رقابة مختلف الأجهزة المنتخبة.
- لا بد من الإهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها جزء مهم من محاصرة الفساد .
- ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة ،وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة لذا يجب إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات و التي تؤدي إلى خلق الإحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة مع تشجيع الشفافية في الحياة الإقتصادية.

قائمة المراجع

[1] Marois, B et Bompoint ,P (2004) «gouvernement d'entreprise et Communication Financière» ,économica, paris ,p105 .

[2] Bonnona,C , «Développement Des petites et Micro-entreprise Algérienne et Gouvernance»(23.24.25 juin2003), in colloque international Gouvernance et développement de la PME, hôtel Hilton ,Alger,p2.

[3] عدنان قباجة و آخرون،**تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين**،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس،ص31.

[4] L'Harmattan ,France Renard ,J (2005) «La gouvernance d'entreprise une approche par l'audit et le contrôle interne», .,p14

[5] جون د .سوليفان،**البوصلة الأخلاقية للشركات.أدوات مكافحة الفساد:قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة،وحوكمة الشركات**، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات،الدليل السابع،ص 9.

[6] شفق عبد الحافظ ووسام عبد الرزاق، **دور الحوكمة في الإصلاح الإداري**،ص4، متاحة على الموقع: http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/6.doc

[7] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية، الاسكندرية،2008، ص20

[8] بن ثابت علال، بن جاب الله محمد، **الحوكمة المؤسساتية ومتطلبات الاصلاح لتطبيقها في الدول النامية**، مداخلة مقدمة ضمن أبعاد الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، يومي 04 و 05 ديسمبر 2006،ص 7.

[9] أحمد أولاد سعيد، مكافحة **الفساد المالي في الإسلام-جريمة الرشوة نموذجا-**،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي **"الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل" ،يومي** 24 – 23فيفري 2011م، جامعة غرداية – الجزائر،ص1

[10] أحمد عبد الهادي حماد، **الفساد المالي و الإداري و أهمية الحوكمة في الشركات**،متاحة على الموقع الإلكتروني: http://www.iiadubai.org/pdf/26-12-2011/ahmed_abdel_hady.pdf ، يوم 29.03.2012 على الساعة 23:49

[11] **ماهية الفساد** ، متاح على الموقع: www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C994%5C18.pdf ،يوم *31.03.2012 على الساعة 18:20*

[12] أحمد ابو دية، **الفســـاد :اسبابه وطرق مكافحته**، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2004، ص3

[13] **جريمة الرشوة و جريمة استغلال النفوذ و جريمة الكسب غير المشروع**، متاح على الموقع: www.nazaha.iq/search_web/trboy/5.pdf ، يوم *31.03.2012 ، على الساعة19:35 ، ص2*

[14] آنا ناغرودكيوفيتشي، **مبادئ مكافحة الرشوة للقطاع الخاص: نحو ثقافة النزاهة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، (CIPE)مركز المشروعات الدولية الخاصة،2008،ص3

[15] جريمة الرشوة و جريمة استغلال النفوذ و جريمة الكسب غير المشروع،مرجع سابق

[16] نهى سيد عويس، **جريمة الرشوة(دراسة مقارنة)**،متاحة على الموقع: **http://dc344.4shared.com/download/NRbiU1_z/_.doc?tsid=20120328-233350-4ee918f**، يوم 31.03.2012،على الساعة21:37،ص12

[17] فيصل محمود الشواورة ، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 25 العدد الثاني2009 - ،ص 13

[18] عادل عبد العزيز السن، **متطلبات مواجهة المخالفات المالية و الإدارية**،ورشة عمل مكافحة أعمال الرشوة،7،3 ديسمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ص 24،25،26

[19] عادل عبد العزيز السن، مرجع سابق،ص 87،88

[20] **انعكاسات ظاهرة الرشوة: الآثار القضائية الإدارية و الاجتماعية والاقتصادية**،على الموقع :http://www.blog.saeeed.com ، يوم 01.04.2012 ،على الساعة 15:13

[21] فاضل حاضري، **الرشوة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية**،الجماهير، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر – حلب، متاح على الموقع الإلكتروني: http://jamahir.alwehda.gov.sy/__archives.asp?FileName=31427687620111001225526 ، يوم 01.04.2012 ،على الساعة 15:24

[22] عادل عبد العزيز السن، **متطلبات مواجهة المخالفات المالية و الإدارية**، الإدارة الرشيدة و الإصلاح الإداري،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،أعمال المؤتمرات،2009،ص 14

[23] حميلي فريد، شوكال عبد الكريم، **الحوكمة والفساد الإداري والمالي**، الملتقى الدولي حول "الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات،يومي 18- 19 / 11 / 2009، قسم العلوم التجارية، جامعة باجي مختار – عنابة،ص 161

[24] آنا ناغرودكيوفيتشي،مرجع سابق،ص 7

[25]هي منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1993 في برلين ، تعنى بالشفافية و كبح الفساد و لها فروع في 90 دولة و تصدر المنظمة تقريرا سنويا منذ عام 1995 تصنف بمقتضاه الدول حسب دراسات و استبيانات و عمليات مسح تقوم بها مع أكاديميين و رجال أعمال و محليين لأداء الدول المالي.

[26] عادل عبد العزيز السن،مرجع سابق ص 22

[27] منظمة الشفافية الدولية http://www.transparency.org/content/download/64463/1031298

[28] : محمد عبد العزيز عجمية ، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**. مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، (د.ت.ن) ، ص 224.

[29] : أشرف شمس الدين ، تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو دراسة حالة لبعض الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا يونيو 2005 .

[30] مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي،يومي 15-16 تشرين الأول 2008،ص 16

[31]: Vinod Thomas et Autres, **Qualité De La Croisance**,(DeBoeck Université Ed, La Banque Mondiale,Belgique,2002),P169.

[32] : Ibid ;P160-161

[33]ساهر عبد الكاظم مهدي، **الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة**، على الموقع الإلكتروني: http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/1.doc ،ص 9

[34] : Vinod Thomas et Autres,OpCit,P167

[35] عبد المعطى لطفى، **تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية**،على الموقع: www.cipe-arabia.org/files/pdf/event39_paper1.pdf ، يوم *01.04.2012* ، *على الساعة 22:44*